ممهدات حركة التحديث والاصلاح في الدولة العثمانية 1839-1918 :

شهدت الدولة العثمانية منذ منتصف القرن الثامن عشر محاولات عديدة لاصلاح نظامها ومؤسساتها الادارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق الاسس والاساليب الغربية الحديثة حتى تستطيع مسايرة التطورات الحديثة التي شهدتها الدول الاوربية وقد دفعتها عوامل عديدة لاجراء الاصلاحات منها الانحطاط العسكري الذي ظهر واضحاً بعد الهزائم التي منيت بها الدول العثمانية واضطرت على اثرها على التوقيع على العديد من المعاهدات المهينة فضلاً عن انكشاف ضعفها في عدم قدرتها على مواجهة الغزو الفرنسي لمصر وسوريا وفلسطين (1798-1801) وظهرت علامات الانحطاط الاقتصادي وفساد الادارة الحكومية ومن ثم تدخل الحريم في شؤون الدولة العثمانية.

لذلك بدأ بعض السلاطين ورجال السياسة والمثقفين المتنورين المتأثرين بالحضارة الاوربية يبحثون عن علاج يوقف تدهور الدولة ويعيد حيويتها ونتج عن ذلك حركة لاصلاح نظام الحكم والادارة سميت باسم التنظيمات منذ عام 1839 وامتدت كما يرى بعض المؤرخين الى عام 1908.حين اعيد العمل بالدستور

وقد انقسم دعاة الاصلاح العثماني الى فريقين فالفريق الاول: يرى ان العلاج يكمن في تطبيق الانظمة الاسلامية والتقاليد العثمانية الاصيلة وقد اكد هؤلاء ان القوة الاوربية لا تقاوم الا بالعودة الى الاسلام او الاقتباس من الاساليب العثمانية الاولى.

اما الفريق الثاني: فقد ارتأى ان الاصلاح في الدولة العثمانية يستلزم اقتباس النظم الاوربية واستلهامها ولقد ادرك هؤلاء ان القوة الاوربية لا تقاوم بالارتداد الى الاسلام الاول او العودة الى الاساليب العثمانية الاولى بل السير في الطريق الذي اوصل اوربا من الضعف الى القوة ومن الهزيمة الى النصر.

لقد اقتصرت حركة الاصلاحات الاولى على المؤسسة العسكرية فالدولة العثمانية كانت عسكرية الطابع منذ نشأتها ان تلك المؤسسة اصبحت قوة قديمة ومسيطرة في الدولة وتشل أي جهود رامية الى اصلاح بنية الدولة، وهي المسؤولة عن الهزائم المتكررة التي منيت بها الدولة العثمانية طيلة القرن الثامن عشر، وقد ظهر للعيان تفوق النظم الاوربية في شؤون الجيش بآثاره المادية، الامر الذي جعل الاصلاح العسكري يبدو هدفاً مركزياً فشؤون الجيش كانت بمثابة المحور الاساس لجميع شؤون الدولة لذلك فقد بدأت عام 1848 حركات الاقتباس والاصلاح في الشؤون العسكرية ثم امتدت بعد ذلك الى الجوانب الادارية والمالية والقضائية والتعليمية ونظراً لأهمية الفترة التي سبقت التنظيمات، فمن المفيد الاشارة الى ابرز التطورات الاصلاحية التي تمت فيه يرجع بعض المؤرخين اصلاح الجيش العثماني الى السلطان العثماني مصطفى الثالث (1757-1774) (تولى الحكم وكان عمره 42 عاماً خاضت الدولة في عهده حروباً طويلة فقدت فيها اجزاء كبيرة من اراضيها وفي عهده بدأ انحطاط الدولة العثمانية) الذي نظم البحرية والمدفعية وفقاً للاساليب والاسلحة الاوربية مستعيناً بعدد من الخبراء والضباط الاوربيين.

اما الانكشارية فلم يتعرض لهم انذاك لقوتهم وقدرتهم على مقاومة الاصلاح (كانت تعمل كحاميات عسكرية تفرض الامن وتجمع الضرائب وكان قائد الانكشارية يعمل نائباً لولاية يعني

ان لهم سطوة كبيرة، وكلمة انكشارية تعني "الجنود الجدد")، هي قوات من النخبة بالجيش تشكلت لتكون الحرس الخاص للسلطان العثماني، تأسست قوات الانكشارية في عهد السلطان مراد الاول (1362-1389) وكان للانكشارية تنظيماً خاصاً بهم بثكناتهم وشاراتهم ورتبهم وامتيازاتهم، وكانوا اقوى فرق الجيش العثماني واكثرها نفوذاً وكانوا افراد الانكشارية هم من اسرى الحروب من الغلمان الذين يتم فصلهم عن ذويهم واصولهم، ويتم تربيتهم تربية اسلامية، على ان يكون السلطان والدهم الروحي، وان تكون الحرب صنعتهم الوحيدة، بعد ذلك قاد حركة الصلاح ابنه سليم الثالث الذي تولى الحكم بعد وفاة عنه (1761-1808) الذي تحولت حركة الاصلاح في عهده الى حركة عامة واستهدفت اجراء تغيير جذري ولم تهتم بالناحية العسكرية فقط وانما شملت جميع الجوانب المالية والاقتصادية والصحية والطباعة والترجمة اضافة الى اقامة العلاقات الدبلوماسية عن طريق تعيين السفراء مما يدل على رغبة سليم الثالث باجراء اصلاحات على النمط الغربي فسار باصلاحاته بميوله الفرنسية وافكاره الغربية ونظمه العسكرية الجديدة غير مبال بالمدرسة التركية القديمة، فبذل جهوده لتخليص الطرق البحرية من القرصنة واصلح الثغور ووضع الحاميات عليها وقام باصلاح المدارس البحرية والمدفعية (الطوبجية)، وجهز مكتبة لمدرسة المدفعية وضع فيها احدث ما سطر عن الحرب والرياضيات، كما كان يترجم الكتب الهندسية الفرنسية، عمل سليم الثالث على وضع خطة جادة لتوسيع رقعة التعليم في الدولة، فافتتح العديد من المدارس والمعاهد، وكان رجلاً يعفو عند مقدرته فاكثر العفو على من كان يثور عليه.

لذلك واجهت اصلاحاته معارضة كبيرة لم يستطع ان يقف ضدها خاصة من الانكشارية الذي ضيقوا الخناق عليه وتم قتله وتولى مصطفى الرابع الحكم الذي اتبع حكماً دكتاتورياً ووقف ضد الانكشارية والاصلاحات مما ادى الى قيام ثورة ضده وتم اعدامه وتولية محمود الثاني الحكم (1809-1830) وفي عهده بدأت حركة اصلاحات واسعة تم التمهيد لها بالقضاء على الانكشارية وبناء جيش جديد مدرب وفق الاسس الحديثة وانشاء مدارس خاصة للبحرية والهندسة واطلق على قوات الجيش اسم (العساكر المنصورة المحمدية) واطلق على حرس السلطان اسم (عساكر شاهانية) وارسل الضباط للدراسة في الخارج على الاسس العسكرية الحديثة واستدعى ضباط اجانب لتدريب الجيش الجديد ثم اتجه الى اصلاح القضاء مستنداً الى الشريعة الاسلامية لكن ذلك لم يمنعه من ان يصدر عام 1837 امراً بانشاء موسوعة مدينة تتناول الامور التي لم يرد عنها في القران الكريم والسنة النبوية وامر بعدم مصادرة الثروات الخاصة وحكم الاعدام الا بامر قضائي وبذلك سلب صلاحيات الباشوات وحكام الايالات.

اهتم محمود الثاني بالتعليم فازدادت عدد المدارس في عهده واوجد ما يعرف بمدارس (صبيان مكتبي الابتدائية) لتعليم القران الكريم ومبادئ اللغة التركية، ومدارس (رشدية) التي تهتم بدراسة العلوم والجغرافية والرياضيات اما مدارس المساجد فكان يدرس فيها الكلام والمنطق والاداب وانشئت اعداد كبيرة من المدارس الخاصة بالحربية والطب واوجد كذلك المدارس الداخلية اضافة الى مدارس لتخريج المعلمين والمفتين والقضاة، واهتم باللغة التركية ودراسة قواعدها وارسل بعثات لجمع مفردات اللغة التركية استمر عملها 15 عاماً واهتم بالشعر والموسيقى ونشطت حركة الترجمة واهتم بالطباعة والصحافة وخاصة نشر الكتب القديمة التي تتحدث عن امجاد العثمانيين.

تمثل الوضع الذي مرت به الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر بعدم استتباب الوضع الداخلي وذلك بزيادة تمرد الانكشاريين والولاة على الحكومات المركزية، وسوء الأحوال الاقتصادية، والانكسارات العثمانية أمام القوى الخارجية، الأمر الذي دفع بالسلاطين العثمانيين إلى الإسراع في عملية الإصلاح. ورغم الحماس الفياض الذي أبداه السلاطين العثمانيون وفي مقدمتهم سليم الثالث ومحمود الثاني للسير قدماً بسياسة الإصلاح، في محاولة منهما لترويض الإمبراطورية لمدة تزيد عن ثلاثة قرون، إلا أن ظروف الدولة العثمانية كانت أقوى، فليس من السهل القضاء على جوهر العقلية القديمة التي ظلت ممسكة بزمام أمور للدولة ولعهود طويلة، والدول الأوروبية تتربص للانقضاض. فرغم النجاح والاخفاق اللذان اتسمت بهما سياستهما، إلا أن إصلاحاتهما كانت المقدمة والقدوة التي أنارت طريق السلاطين الذين تابعوا إجراءات التحديث من بعدهما، لتدخل بذلك الدولة آخر مرحلة من عمر حركة الاصلاح العثماني، فرضتها عليها الدول الأوروبية و باتفاقيات دولية انتهت بالإمبراطورية إلى حالة الاستلام الحضاري للغرب.

فعندما تولى الحكم السلطان عبد المجيد الاول عام 1823 الذي عمد الى اصلاح شؤون الدولة العثمانية وتحويلها من دولة غير قادرة على مواكبة العصر الى دولة عصرية واطلق اصلاحاته اسم ((التنظيمات)) والتي اشرف على ادارتها بعض الرموز الحركة الإصلاحية العثمانية السياسية، الذين تبوأوا أرفع المناصب في الدولة، وتخرج أغلبهم من المدارس الأوروبية، وحملوا أفكار ما يسمى بعصر النهضة والثورة الفرنسية وقيمها، من أمثال مصطفي رشيد باشا، وفؤاد باشا، وعالي باشا، ومدحت باشا، وهم الذين كانوا رواد حركة التنظيمات التي بدأت رسميا سنة 1839م.

تعرف دائرة المعارف الإسلامية –التنظيمات- فتقول: "إنها اصطلاح مأخوذ من قانون "تنظيم إتمك"، ويقصد به الإصلاحات التي أدخلتها الإدارة في الدولة العثمانية من مطلع عهد السلطان عبد المجيد الأول. وقد استهلت بالقانون المعروف بصفة عامة باسم خط شريف كلخانة. وورد اصطلاح تنظيمات خيرية لأول مرة في السنوات الخيرة من حكم السلطان محمود الثاني، أما نهاية عهدها فكانت حوالي عام 1876 م، عندما تولى الحكم عبد الحميد الثاني. وفي تعريف آخر للتنظيمات: هي إصلاحات تستوحي التجربة الأوروبية إلى حد بعيد، وهدفها تتغير نظام الإمبراطورية العسكري والإداري، وإرساء هذه الإمبراطورية علي أسس فكرية وقانونية جديدة. أو هي إصلاح المجتمع وفق أنظمة سياسية تستوحي التجربة الأوروبية القائمة علي الحرية والعدالة والمساواة، متجسدة في مجالس نيابية منتخبة. تولى مسؤولية الإشراف على إدارة التنظيمات عدد من الوزراء الذين عرفوا في مجموعهم باسم رجال التنظيمات. ورغم اختلاف هؤلاء من حيث نزعاتهم ومُثُلِهم إلا أنهم اتفقوا على ضرورة الإصلاحات التي بذلوا كل ما في وسعهم لإرساء قواعدها عبر الباب العالي، ومن أبرزهم مصطفي رشيد باشا وتلاميذه أمثال فؤاد باشا، وعالي باشا، ومدحت باشا.

ومن ابرز خصائص حركة الاصلاح والتحديث:

1- أنّها جمعت في جميع توجهاتها الأساسية أغلب البنود التي احتواها الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان في عام 1789م، فقد اشتمل خط شريف كلخانة على "الأمنية الكاملة بمقتضى الحكم

الشرعي لجميع أهالي ممالكنا المحروسة علي نفوسهم وأعراضهم وناموسهم وتكثير أعضاء مجلس الأحكام العدلية بقدر اللزوم... وأن يجتمع أيضا هناك وكلاء ورجال دولتنا العلية. في بعض أيام يصير تعيينها، ويتكلموا جميعا بحرية غير متأخرين عن إيذاء آرائهم ومطالعتهم، ويتذاكروا من جهة القوانين المقتضية فيما يخص هذه الأمنية علي الأنفس والأموال".

2- كانت أولى الوثائق الرسمية التي لم تستمد مصدرها من الشرعية الإسلامية، بل اعتمدت مصدرا وضعيا للتشريع مستوحى من التجربة الدستورية الأوروبية، وقد احتوت على مفاهيم غربية مثل "وطن" التي تضمنها خط شريف كلخانة بدلا من "الأمة"، فكانت الحالة هذه أولى الخطوات نحو فصل الدين عن الدولة وإرساء النظام العلماني.

أهداف التنظيمات

1- حدثت هذه التنظيمات نتيجة للعمل المشترك بين سلطان يرغب في الإصلاح وجماعة من كبار الموظفين كان لهم علم وخبرة مباشرة بأوروبا. هدف السلطان من وراء إصدارها إلى النظر في الأحوال السائدة في الدولة وتنظيم أمورها وفقا للنظم المرعية في الدول الأوروبية، بغرض إعادة اللحمة إلى المجتمع العثماني، على أسس اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة تحت شعار ما عرف بالعثمنة، وإلغاء التناقض بين جميع طوائف السلطنة وقومياتها.

2- استحداث الإدارة، والبدء بسياسة مركزية من شأنها ربط الولايات جميعها بالمركز والقضاء علي كل أشكال الاستقلال الأسري، ونفوذ العصبيات المحلية الموروثة في السلطنة، بقصد توطيد الثقة بحكومة البلاد، واسترضاء الدول الأوروبية التي زاد مع الأيام تدخلها في شؤون البلاد تحت ذرائع حماية المسيحيين من رعايا الدولة، بغية خلق دولة حديثة يكون الحاكم فيها حاكما لا بحسب الأهواء والميول الخاصة، ولكن بناءا على العدالة الطبيعية المنصوص عليها في القوانين، بحيث تكون هذه العدالة وهذه القوانين مقيدة بنظام إداري بيروقراطي.

3- كان اقرار التنظيمات للأمنية الكاملة وعهد الأمان ومجلس شورى النواب، أولى المظاهر المستوحاة من التجربة الغربية، فقد فتحت الطريق لطبقة من التجار الغربيين والمبشرين لإلحاق المجتمع العثماني بقوانين السوق الغربية من ناحية، وبمعايير الفكر التبشيري من ناحية ثانية.

4- لقد تكلل خط كلخانة وهمايون بدستور مدحت باشا 1876م، ولأول مرة في تاريخ الإسلام يجري العمل بدستور مأخود عن الدستور الفرنسي والبلجيكي والسويسري، وهي دساتير وضعية علمانية.

وقد تمت التنظيمات في مرحلتين :

المرحلة الأولى: التنظيمات الخيرية، وبدأت من سنة 1839م إلى سنة 1876م، وتشمل عصري السلطان عبد المجيد الأول والسلطان عبد العزيز الأول.

المرحلة الثانية: تعرف بالمشروطة وتشمل عصر عبد الحميد الثاني، من عام 1876 إلى 1908.

بدأت المرحلة الاولى باصدر ما يعرف باسم (خط شريف كولخانة) في 3 تشرين الثاني 1839 وهو "عبارة عن وثيقة حقوق تشابه حقوق الانسان نصت على حرية المواطنين والمساواة بينهم

وحماية اموالهم واعراضهم والقضاء على السخرة وضمان الحرية الشخصية وعدم اصدار حكم الاعدام الا بأمر قضائي وتحديد مدة الجندية الاجبارية بخمس سنوات على ان لا يتأثر التحاق الشباب بالخدمة العسكرية على المحاصيل الزراعية والتجارية، وزيادة رواتب الموظفين ومنع الرشوة والفساد كذلك فرض الضرائب على الجميع بصورة عادلة بعد ان كانت تؤخذ من الفقراء دون اولاد الاعيان فازدادت بذلك واردات الدولة التي استخدمت لأغراض الاصلاح وصدر امر بتشكيل مجلس الاحكام العدلية الذي ينقل قراراته للسلطان للتوقيع عليها وهو الشكل الاول لمجلس النواب العثماني."

صدر فرمان التحديث والتنظيم الثاني الذي يعرف باسم (خط شريف همايون) في 18 تشرين الثاني عام 1856 وأنفذ من السلطان عبد المجيد إلى الصدر الأعظم محمَّد أمين على باشا، وكان صدوره ثمرة الجهد المشترك الذي بذله السياسيون بعد انتهاء حرب القرم. وقد اعترف لسلطان في هذه الوثيقة بأن رعاياه تجمع بينهم الأخوة في الوطن (وطن داشى)، وهو تعبير استعمل في هذا المقام لأول مرة، ولكنه لم يستمر) وصرح فيها بأنه سيحافظ على الضمانات التي وعد بها قانون كتأمينا للأرواح والأموال بلا تفريق في المراكز أو الدين، علاوة على الامتيازات والحصانات التي يستمتع بها غير المسلمين: كما تعهد فيها بإصلاح الكنائس وغيرها من المعالم العمرانية الخاصة بمختلف الطوائف، وأبطل استعمال العبارات المهينة في الوثائق الإدارية (مثال ذلك اصطلاح "رعايا" الذي يطلق على أهل الذمة) وصرح بأن رعاياه جميعًا أهل للخدمة في المناصب العامة. وأنشأ محاكم مختلطة تتألف من المسلمين وغير المسلمين؛ وأعلن العزم على إصدار القانونين الجنائى والتجارى وتحسين إدارة الشرطة وتجنيد غير المسلمين مع منح كل فرد منهم حق الإعفاء من الخدمة العسكرية بالبدل المالى، وإعادة تنظيم المجالس المحلية وتقرير حق الأجانب في تملك الأرض؛ وإصلاح جباية الضرائب وإنشاء المصارف المالية ومد الطرق وشق الترع. وظل هذا القانون معمولا به إلى أن صدر دستور مدحت باشا في عام 1876.

والجدير بالذكر ان خط شريف همايون كان اكثر دقة في تحديد التغييرات الواجب اجراؤها، ولم يبد فيه انقسام الشخصية الذي اتضح في خط شريف كولخانة، كما ان صيغته كانت اكثر عصرية واقتباساً عن الغرب بصورة لم تعهد من قبل في الوثائق العثمانية، فهو لم يستشهد بآية قرانية او بقوانين الامبراطورية العثمانية، فكان المرسوم برمته يتطلع الى الامام اكثر مما يستوحي الماضي، وقد جاء الخط بما لم يأت في شريف كولخانة فيما يخص الغاء نظام الالتزام، والقضاء على الرشوة والفساد، كما انه اكد من جديد تطبيق الخدمة العسكرية على المسلمين وغير المسلمين، وعدم تطبيق عقوبة الاعداد على المرتدين عن الاسلام.

جاء بعد ذلك سلاطين لم يكن الاصلاح يشكل جوهر اعمالهم بسبب انشغالهم بالحروب مثل السلطان عبد العزيز ,حتى مجيء السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1890) تولى السلطان عبد الحميد الثاني عرش السلطنة خلفاً لاخيه مراد الخامس، وعهد بالصدارة العظمى الى مدحت باشا وامره بتشكيل لجنة لوضع مشروع الدستور، وبعد جلسات عديدة ومناقشات حامية انتهت اللجنة الى وضع هيكل برلماني يقوم على مجلسين، هما: مجلس الاعيان او مجلس الشيوخ , وأعضائه يختارهم السلطان وعددهم 26 عضواً ,على ذلك واستناداً للمادة 62 من دستور 1876، فوزراء الحكومة، الولاة، القادة العسكريون، والقضاة عسكر، السفراء، البطاركة الأرثوذكس الشرقيون،

الحاخامات، وقادة فرق الجيش والبحرية، إذا ما انطبقت عليهم الشروط المطلوبة، يمكنهم أيضاً أن يصبحوا أعضاء في مجلس الأعيان بحكم مناصبهم. ومجلس المبعوثان او البرلمان العثماني أو المجلس النيابي، ويضم 119 عضواً يتم انتخابهم بالاقتراع العام.

اعلان الدستور: بانتهاء اللجنة من مهمتها اعلن الدستور يوم 23 كانون الاول 1876، وفي مراسم خاصة اقيمت في الباب العالي الموافق لليوم الاول لافتتاح مؤتمر السفراء الدولي في اسطنبول، وقد هدف السلطان من وراء اصدار الدستور الى وقف تدخل الدبلوماسية الاوربية في شؤون البلاد الداخلية، ووقف التطلعات الانفصالية لشعوب الدولة من المسيحيين، والتنويه بأن الدولة العثمانية قادرة على اصلاح نفسها دون تدخل اجنبي في الشأن الداخلي

ولا نستبعد ان تكون البيروقراطيّة العثمانيّة العليا التي قادها مدحت باشا وهو وزير عثماني، تولى عدّة مناصب حيث كان صدر أعظم ووزير عدل، وكان واليًا من قبل على سالونيك ودمشق وبغداد، أصبح مدحت باشا وأعوانه مصممين بسبب استبعادهم من السلطة وبسبب النتائج الكارثيّة لسياسات السلطان عبد العزيز، على فرض بعض الضوابط على سلطة السلطان.ان يكون هو السبب وراء صياغة دستور عام 1876 في الدولة العثمانية.

الذي اطلق عليه اسم -المشروطية الاولى- وهو المصطلح التاريخي، كما يطلق عليه اسم القانون الاساسي، وهو مقسم الى 12 قسماً ويضم 19 مادة، وقد تأثر واضعوه بالدستور البلجيكي والفرنسي والامريكي، وحدد القسم الاول من الدستور الدولة العثمانية وعاصمتها وقرر ان دينها الرسمي هو الاسلام، وتناول حقوق السلطان في الحكم، فاعتبره مقدساً وغير مسؤول كما تناول امتيازاته وطرق توارثه الحكم، وحدد حقوق السلطان وواجباته بمراقبة تنفيذ احكام الشريعة وسك العملة باسمه، والدعاء له في الخطبة، ومنحه حق عزل الوزراء وتعيينهم، واعلان الحرب وعقد الصلح وابرام المعاهدات وتخفيف العقوبات، وعقد المجلس العمومي وفضه، ونص الدستور على تصديق السلطان على الاحكام القضائية الصادرة بالاعدام، وخوله ان يسن قانوناً او يصدر مرسوماً دون موافقة البرلمان ونص على ان الجميع متساوون اما القانون.

وتناول الدستور السلطات الثلاثة، فالصدر الاعظم يتولى السلطة التنفيذية، وهو رئيس مجلس الوزراء ويرأس اجتماعاته وتقرر ان يكون شيخ الاسلام عضواً في المجلس، اما السلطة التشريعية فينهض بها البرلمان الذي يتكون من مجلسين احدهما مجلس الاعيان او مجلس الشيوخ ويعينهم السلطان، ويكون تعيينهم مدى الحياة ويجب الا تقل سن العضو عن 40 عاماً، ويكون قد ادى قبل خدمات جليلة للدولة، والا يتجاوز عدد اعضاءه عن طريق اجراء انتخابات عامة في انحاء الدولة، ويمثل كل نائب 50 الف فرد من رعايا الدولة الذكور، ومدة العضوية 4 سنوات، وكفل الدستور الحصانة البرلمانية لاعضاء مجلس المبعوثان، فلا يجوز القيض عليهم او محاكمتهم الا اذا قرر المجلس باغلبية الاصوات ورفع الحصانة عن العضو.

واما السلطة القضائية فتمارس من خلال المحاكم الشرعية المختصة في نظر قضايا الاحوال الشخصية بالنسبة لرعايا الدولة المسلمين، اما غير المسلمين فتنظر قضاياهم في محاكم ملية خاصة بالمتنازعين، والى جانب المحاكم الشرعية توجد المحاكم المدنية التي تختص

بالقوانين الوضعية، وكفل الدستور صيانة القضاء من أي نوع من انواع التدخل في شؤون واحتفظ الدستور باختصاصات مجلس الدولة التي كان يمارسها قبل باعتباره محكمة استئناف عليها تنظر الطعون المقدمة ضد القرارات الادارية.

امر السلطان عبد الحميد الثاني بوضع الدستور موضع التنفيذ فاجريت انتخابات عامة لاول مرة في التاريخ العثماني، واسفرت عن تمثيل المسلمين في مجلس المبعوثان بـ 71 مقعداً، والمسيحيين بـ 44 مقعداً، و4 مقاعد لليهود، وتألف مجلس الاعيان والشيوخ من 26 عضواً، واجتمع البرلمان رسمياً في 19 اذار 1877، وبدأ المجلسان عملهما في جد ونشاط، وناقش مجلس المبعوثان بعض المشروعات مثل قانون الانتخابات وقانون عدم مركزية الحكم واقرار الموازنة العامة للحكومة.لم يكن اصدار الدستور هو نهاية لمشاكل الدولة العثمانية بل كانت الاوضاع فيها تسير من سيء الى اسوء، خاصة عندما قام السلطان عبد الحميد الثاني بوضع مقاليد الامور بايديه فاقال رئيس وزرائه- الصدر الاعظم- مدحت باشا الذي تعود اليه معظم الاصلاحات في الولايات العثمانية، هذه السياسة الدكتاتورية دفعت الشباب المثقف الذي كان ينادي بالاصلاح الى تنظيم صفوفهم في جمعيات ومنتديات كانت تمارس نشاطها بتوعية الشعب امثال جمعية الشبان الاتراك وجماعة العثمانيين الجدد وظهرت داخل الجيش وطلبة المدارس العسكرية تنظيمات ثورية مثل الجمعية العثمانية للاتحاد والترقي التي تشكلت عام 1889 التي استطاعت ان تقود انقلاب في 23 تموز عام 1908 ضد السلطان عبد الحميد الثاني الذي اضطر الى اعادة العمل بدستور عام 1876 فاجتمع مجلس المبعوثان من جديد وقد اجتمع هذا المجلس في 13 نيسان عام 1909 ليعلن خلع السلطان عبد الحميد في حركة سميت بـ(الفتنة الارتجاعية) وتم تنصيب اخيه محمد رشاد باسم السلطان محمد الخامس (1909-1918).

الا ان جمعية الاتحاد والترقي رغم الشعارات التي اطلقتها بالحرية والعدالة والمساواة لكنهم سرعان ما اعتمدوا سياسة التتريك فلجأ المثقفون في مختلف انحاء الدولة العثمانية الى انشاء الاحزاب السياسية من ابرزها حزب الحرية والائتلاف في 8 تشرين الثاني عام 1911 الذي دعا الى اللامركزية في حكم الولايات ماعدا امور الدفاع والخارجية، لكن ظروف الحرب العالمية الاولى التي أصبحت اراضي الدولة العثمانية مسرحاً لها ادت الى اضطراب الاوضاع وتعطيل مجلس المبعوثان وفرض رقابة على الاحزاب والجمعيات وتقييد نشاطها.